الشروط والتعليمات العامة بالإشتراك بخدمة تجاري موبايل:

1. يخلي العميل طرف البنك من أية مسؤولية ناتجة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق به نتيجة عدم إلتزامه (العميل) بالشروط والتعليمات هذه أو نتيجة سوء إستعماله للخدمة وذلك دون الحاجة لإبداء الأسباب.
2. يكون للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالإشتراك في خدمة تجاري موبايل ودون الحاجة لإبداء الأسباب.
3. في حال موافقة البنك على طلب العميل الإشتراك بالخدمة، يقوم البنك بتزويد العميل برقم سري خاص بعملية التسجيل الذاتي من خلال رسالة نصية قصيرة.
4. لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم يتبع العميل الإجراءات المذكورة، أما بخصوص السرية حول الرقم السري، فتكون من مسؤولية العميل وحده.
5. يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله، ويكون لها حجية الوثائق الرسمية تجاهه. كما يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن أي من العمليات المنفذة من خلال الخدمة مهما كان نوعها أو مصدرها، طالما صدرت وفقاً للشروط الخاصة بها.
6. في حال إدخال الرقم السري بشكل خاطىء لثلاث مرات متتالية لخدمة تجاري موبايل، فإن الخدمة تتوقف مؤقتاً، ويتوجب على العميل الإتصال مع مركز الخدمة الهاتفية لإعادة تفعيل الخدمة أو طلب رقم سري جديد بدل فاقد.
7. في حال علم العميل بأن الرمز التعريفي أو الرقم السري قد إكتشفا من قبل أي شخص آخر، فيتوجب عليه تغيير الرقم السري إلكترونياً من خلال الخدمة أو الإتصال مباشرة مع مركز الخدمة الهاتفية كما ويبقى العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم بإستعمال الرمز التعريفي والرقم السري لحين تغييره الرقم السري أو إيقاف الخدمة، وفي حال تم إبلاغ البنك خطياً بذلك يبقى العميل مسؤولاً حتى نهاية يوم العمل التالي من تاريخ إستلام البنك للتبليغ الخطي.
8. لا يتم إصدار خدمة تجاري موبايل لحسابات القصر بوصاية.
9. البنك غير مسؤول عن أية خسائر تلحق العميل أو غيره نتيجة إدخال العميل أرقام الحسابات المحول منها/أو لها بطريقة خاطئة، ويكون وحده هو المسؤول بالتدقيق على أرقام الحسابات، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.
10. البنك غير مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالعميل نتيجة شبكات الإتصال وسوء الإرسال و/أو سوء الإستقبال، كما أن البنك غير مسؤول عن أي عطل متعمد وراء حصول قرصنة على جهاز الهاتف النقال الخاص بالعميل.
11. يكون للبنك الحق في إيقاف هذه الخدمة و/أو حجبها عن العميل مؤقتاً أو إلغائها في حالة إخلال العميل بإلتزاماته التعاقدية مع البنك.
12. يحق للبنك في أي وقت يشاء، ودون سابق إشعار، إجراء أي تعديل و/أو إضافة و/أو تغيير و/أو إلغاء أي من الخدمات المقدمة ضمن الخدمة أو في البرمجيات المستخدمة فيها بعد إعلام العميل بذلك.
13. في حال طلب العميل دفتر شيكات عن طريق الخدمة، يكون للبنك الحق في الموافقة على الطلب أو رفضه، وفي حال الموافقة، فإن العميل يفوض البنك بقيد الرسوم على حسابه و/أو حساباته، ويجب على العميل مراجعة فرعه لإستلام الدفتر أصولياً.
14. يلتزم العميل بأن لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به يومياً أو شهرياً بالتحويل المالي، وضمن الرصيد الفعلي المتوفر في الحسابات وذلك وفقاً لتعليمات البنك في هذا الخصوص، وخلاف ذلك يعتبر طلب التحويل لاغياً، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن عدم تنفيذ طلب التحويل المالي.
15. من المفهوم لدى العميل أن الإشتراك بالخدمة يعطيه تلقائياً جميع الخدمات الواردة فيها، وفي حال رغبة العميل بعدم إستخدام و/أو إلغاء أية خدمة فعليه أن يقدم طلباً رسمياً بذلك الى البنك.
16. يقر العميل بأن إرسال الرسالة النصية هي بمثابة إعلام له عن الحركات التي تتم على حسابه ويخلي مسؤولية البنك عن إرسال إشعارات خطية في حال توجيه رسالة نصية، ويعد إرسال الرسالة من البنك بمثابة إرسال نهائي له ويسقط حقه بالإعتراض على عدم وصول الرسالة له كون أن الهاتف المحمول مغلق و/أو مفصول و/أو معطل و/أو عدم قراءتها من قبله.
17. البنك غير ملزم بإصدار أية إشعارات بالعمليات المنفذة ولا يستطيع العميل إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.
18. يتم إيقاف الخدمات المصرفية بالعموم يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.
19. يقر العميل في حال إستلامه رسالة نصية صادرة من البنك بالخطأ، فأنه لا يلحق البنك أي ضرر أو مسؤولية تجاه ذلك.
20. لا يترتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم إنتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها.
21. يمتلك البنك الصلاحية لوقف أية خدمة/ خدمات يقدمها للعميل في الحالات التي يقدر فيها البنك أن هناك شك أو ريبة في صحة ما يتلقاه من تعليمات أو العمليات التي يجريها العميل بإستخدام البطاقات أو الهاتف المحمول أو الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل التعامل أو إذا ما تبادر إليه الشك بأي إختراق للمعلومات وذلك دون أية مسؤولية عليه على أن يتم إشعار العميل بذلك، ورغم إستخدام البنك الوسائل الأمنية الممكنة للحماية من مخاطر إنفتاح شبكات الإتصال غير أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بالعميل نتيجة المخاطر المترتبة على إستخدام هذه الشبكات وأن العميل وحده هو الذي يتحمل كافة المخاطر الناتجة عن استخدام الخدمة التي طلبها.
22. يفوض العميل البنك بقيد كافة العمولات والمصاريف الناشئة عن إستخدام الخدمة على أي من حسابات العميل لدى البنك.

23. يقر العميل بصحة قيود البنك وسجلاته، بحيث تعتبر بينة قاطعة وملزمة له في هذا المجال ويسقط العميل حقه إسقاطاً نهائياً لا رجعة فيه بطلب توجيه اليمين الحاسمه لرئيس مجلس الإدارة و/أو أعضاء مجلس الإدارة و/أو المدير العام و/أو أي من موظفي البنك بأية دعوى تتعلق بالبنك سواء مدنية أو جزائية ولأي سبب كان.
24. يقر العميل أن جميع أنواع المعاملات الإلكترونية المتعلقة بكافة المعاملات البنكية صحيحة ومقبولة كحجة في الإثبات على العميل، وغير قابلة للنقض بأي شكل من الأشكال وبالتالي فإن العميل يسقط حقه في الطعن فيها مستقبلاً أو الدفع بعدم صحتها إسقاطاً نهائياً غير قابل للرجوع عنه، على أنه من المفهوم لديه أن المعاملات الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البيانات والنصوص والصور والأشكال والرموز والأصوات وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب، إضافة الى عملية تبادل البيانات الإلكترونية وتشمل كذلك رسالة المعلومات والسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني بما في ذلك نظام معالجة المعلومات ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني، ويوافق العميل على أن مجرد إرسال العميل لرسالة المعلومات يعتبر قرينة قاطعة على تسلم العميل لها وتعتبر منتجة لآثارها بحقه.

الشروط والأحكام الخاصة بالتحويل الإلكتروني:

حيث قام البنك التجاري الأردني بطرح خدمة التحويل الإلكتروني من حساب العميل الى حسابات أخرى داخل البنك التجاري الأردني أو خارجه سواء كانت هذه الحسابات تخص العميل نفسه أو عملاء آخرين ورغبة من العميل بالإستفادة من هذه الخدمة، فإن العميل يقر بما يلي:

1. يقوم العميل بإدخال رقم حساب المستفيد/ اسم المستعار للمستفيد/ رقم هاتف المستفيد/ رقم الحساب البنكي الدولي (IBAN) الخاص بالمستفيد الذي يرغب بالتحويل إليه على نظام التجاري موبايل على أن لا تكون هذه الحسابات من الحسابات التي يرفض أصحابها قبول الودائع والحوالات من الغير.
2. من المعلوم لدى الطرفين (البنك والعميل) أن عملية التحويل وفي حال تمت بنجاح لا يستطيع أي من الطرفين الرجوع عنها، وتعد عملية التحويل المالي صحيحة ونافذة قانونياً بمجرد الانتهاء منها.
3. يحق للبنك عكس القيود في حال رفض المستفيد قيمة الحوالة - التحويل المالي- ولا يترتب أية مسؤولية على البنك في حال رفضه للتحويل المالي.
4. من المعلوم لدى العميل أن عملية التحويل لن تتم في حال عدم توفر رصيد كافي في حسابه، وأن العملية سيتم رفضها مباشرة.
5. تكون مسؤولية قبول/ رفض طلب التحويل المستلم من الطرف الآخر من مسؤولية العميل وحده، ويقر العميل بعلمه أنه في حال قبول/ رفض الطلب المستلم فأنه لا يستطيع الرجوع عنه وتعتبر العملية صحيحة ومنفذه.
6. يقر العميل أن عملية التحويل تمت على مسؤوليته الشخصية دون أية مسؤولية تلحق بالبنك سواء كان هنالك خطأ بقيمة التحويل أو خطأ في وقت التحويل أو خطأ في رقم حساب المستفيد/ حساب البنكي الدولي أو اسم المستعار للمستفيد من عملية التحويل.
7. يقر العميل بعلمه وموافقته على أن الإشتراك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) سواءً كان ذلك بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) يتيح إظهار بيانات العميل (ومن بينها اسمه و/أو رقم حسابه و/أو اسم مقدم الخدمة الخاص به) لمنشئ الحوالة على قنوات الدفع الخاصة بمقدمي هذه الخدمة، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته المسبقة على اظهار اسمه الكامل عند إجراء عملية التحويل له سواءً تمت عملية الاستعلام أو التحويل له بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب عليه جراء ذلك.
8. يتوجب على العميل عند الاشتراك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) باختيار اسم مستعار مناسب، بحيث لا يكون هذا الاسم عائداً لعلامة تجارية أو اسم تجاري ليست للعميل أو اختيار اسم مستعار غير مقبول على الصعيد السياسي أو العقائدي أو التجاري أو الاجتماعي، كما ويحق للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق بإلغاء الاسم المستعار في حال إخلال العميل بذلك أو في حال طلب صاحب العلامة التجارية أو الاسم التجاري ذلك ودون سابق إشعار.
9. يتوجب على العميل المشترك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) إبلاغ البنك خطيا وتحديث بياناته في حال تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به، كما ويفوض العميل البنك ودون الرجوع إليه بإعادة الحوالات التي وردت إلى حسابه بالخطأ من خلال هذه الخدمة نتيجة عدم قيامه بإبلاغ البنك خطيا أو بتحديث بياناته عند تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته بحق البنك بحذف رقم الهاتف النقال المستخدم كاسم مستعار من خدمة التحويلات الفورية (CLIQ) في حال عدم إمكانية البنك التحقق من ملكية رقم الهاتف بإحدى الطرق التي يرها البنك مناسبة.